University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science. A special issue of the 1st Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Kirkuk - Information technology, digitization, and their impact on sustainable development - 8-9, Oct- 2025.

IRAQI Academic Scientific Journals

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Al-Rifai Mohammed Ibrahim Dhahi, Al-Saadi Doaa Jassim Hamid, Al-Aliawi Laila Sabti Taama & Al-allak Rusul Kadhim Jafaar. Analyzing the relationship between crude oil price fluctuations and economic diversification in Iraq after 2003. *University of Kirkuk Journal for Administrative and Economic Science* Volume (15) Issue (4) Part (2) Supplement (1) A special issue of the 1st Scientific Conference of the College of Administration and Economics - University of Kirkuk - Information technology, digitization, and their impact on sustainable development - 8-9, Oct- 2025, p-p:68-80.

Analyzing the relationship between crude oil price fluctuations and economic diversification in Iraq after 2003

Mohammed Ibrahim Dhahi Al-Rifai [1], Doaa Jassim Hamid Al-Saadi [2], Laila Sabti Taama Al-Aliawi [3], Rusul Kadhim Jafaar Al-allak [4]

[1] *College of Administration and Economics University of Anbar, Anbar, Iraq*
[2] *College of Administration and Economics University of Baghdad, Baghdad, Iraq*
[3] *College of Administration and Economics University of Mustansiriyah, Baghdad, Iraq*
[4] *College of Business Economics Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq*

muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq [1]
doaa.j@coadec.uobaghdad.edu.iq [2]
laylasabte@gmail.com [3]
rusulkadhim1821@gmail.com [4]

Abstract. The Iraqi economy is classified as a rentier economy, relying primarily on oil revenues, making it highly vulnerable to fluctuations in global oil prices. This research aims to investigate the relationship between changes in crude oil prices and the path of economic diversification in Iraq after 2003, a period marked by significant economic and structural transformations. The research problem is that the Iraqi economy suffers from structural fragility resulting from its almost absolute dependence on oil revenues, which makes it vulnerable to contraction during periods of low global oil prices. Despite the government's adoption of several initiatives aimed at diversifying sources of income, the pace of progress in this area remains limited and slow. The analysis results show that the heavy reliance on oil revenues has been an obstacle to expanding the production base and has resulted in periodic imbalances in economic performance, particularly evident in state budgets and investment levels in non-oil sectors. The study concludes that flexible economic policies must be adopted, focusing on developing and optimizing non-oil productive sectors, and working to reduce reliance on conventional oil and shift toward "new oil" , thus ensuring enhanced economic stability and more sustainable development.

Keywords: Iraqi economy, oil prices, economic diversification, general budget.

تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام والتنويع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي[١] ، م.م. دعاء جاسم حميد السعدي[٢]، م.م. ليلى سبتي طعمه العلياوي[٣] ، م.م رسل كاظم جعفر العلاق[٤]

[١] جامعة الانبار/ كلية الإدارة والاقتصاد، الانبار، العراق

[٢] جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق
[٣] الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق
[٤] جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال، بغداد، العراق

المستخلص: يُصنَّف الاقتصاد العراقي ضمن الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة جوهرية على العائدات النفطية، ما يجعله شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. يهدف البحث إلى استقصاء طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط الخام ومسار التنويع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وهي فترة اتسمت بتحولات اقتصادية وبنيوية ملحوظة. إذ تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشةٍ بنيوية ناجمة عن اعتماده شبه المطلق على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعله عُرضة للانكماش في فترات انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وعلى الرغم من تبنّي الحكومة عددًا من المبادرات الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، إلا أن وتيرة التقدّم في هذا المجال لا تزال محدودة وبطيئة. وقد بيّنت نتائج التحليل أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية شكّل عائقاً أمام توسيع القاعدة الإنتاجية، وأسفر عن اختلالات دورية في الأداء الاقتصادي، تجلّت بشكل خاص في موازنات الدولة ومستويات الاستثمار في القطاعات غير النفطية. وخلص البحث إلى ضرورة اعتماد سياسات اقتصادية تتسم بالمرونة، تُركّز على تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتفعيلها بشكل أمثل، وتعمل على تقليص الاعتماد على النفط التقليدي والتوجه نحو "النفط الجديد"*، بما يضمن تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق تنمية أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العراقي، أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، الموازنة العامة.

*__النفط الجديد:__ هو مصطلح يُطلق على الموارد أو العناصر الاقتصادية الرقمية الحديثة التي أصبحت تمثل مصدرًا رئيسًا للقيمة والنمو، مثل البيانات، المعرفة، التقنيات الرقمية، أو الطاقة المتجددة، بوصفها بدائل استراتيجية للنفط التقليدي في تحفيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

Corresponding Author: E-mail: muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

المقدمة

شكّل النفط الخام الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي على مدى عقود من الزمن، حيث اعتمدت الدولة بشكل كبير على إيراداته لتمويل الموازنة العامة وتلبية متطلبات الإنفاق التشغيلي والاستثماري. وقد أدى هذا الاعتماد المفرط على مورد رئيسي واحد إلى جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، التي تتسم بطبيعتها بعدم الاستقرار والتأثر بالتغيرات السياسية والجيوسياسية والمالية. ومنذ عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من التحول السياسي والاقتصادي، مصحوبة بتقلبات كبيرة في أسعار النفط، مما أظهر ضعف قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الصدمات الخارجية. وكشفت هذه المرحلة عن غياب قاعدة إنتاجية متنوعة تُمكّن الاقتصاد من تحقيق توازن مستدام بين الموارد النفطية وغير النفطية. كما أعاقت هشاشة البنية الاقتصادية وضعف البنية التحتية وغياب رؤية تخطيطية بعيدة المدى عملية الانتقال إلى اقتصاد متنوع. ورغم أن الموارد النفطية وفرت إيرادات مالية كبيرة، إلا أن استخدامها في بناء قطاعات إنتاجية فعّالة ظل محدودًا، مما أدى إلى تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي. تشير تقلبات أسعار النفط بعد عام ٢٠٠٣ إلى افتقار الاقتصاد الوطني لآليات حماية وتحوط فعّالة. وكثيرًا ما رافق انخفاض الأسعار أزمات مالية خانقة وارتفاع معدلات البطالة والفقر، في حين لم ينعكس ارتفاع الأسعار بوضوح على نمو الاستثمار الحقيقي، بل أدى إلى توسع في الإنفاق الجاري. وفي ضوء هذا الواقع، ثمة حاجة ملحة لتحليل طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وبنية الاقتصاد العراقي، بهدف فهم أعمق لأداء الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات الخارجية.

أولاً: أهمّية البحث Research Importance

تتمثل أهمية هذا البحث في استكشاف كيفية تعامل الاقتصاد الذي يعتمد بشكل رئيسي على مورد وحيد مع تحديات التقلبات العالمية، بالإضافة إلى تحديد الآليات الفاعلة التي تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة. كما يهدف البحث إلى تحليل العوامل التي تعيق مسارات التنويع الاقتصادي، من خلال دراسة معمقة للظروف الاقتصادية المحيطة والسياق الوطني.

ثانياً: مشكلة البحث Research Problem

يعاني الاقتصاد العراقي من هشاشة بنيوية بسبب اعتماده شبه الكامل على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، مما يجعله عرضة للانكماش في فترات انخفاض الأسعار. وعلى الرغم من المبادرات الحكومية لتنويع مصادر الدخل، لا يزال التقدم بطيئاً. لذا، تتمثل المشكلة في:

ما هو دور تقلبات أسعار النفط الخام في جهود التنويع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

ثالثاً: فرضية البحث Research Hypothesis

تتمثل الفرضية على أن تقلبات أسعار النفط الخام تمثل عاملاً أساسيًا في تحديد اتجاهات التنويع الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، إذ تؤثر بشكل مباشر على صياغة السياسات الاقتصادية وتشكل البيئة التي تحدد فرص وتحديات نمو القطاعات غير النفطية.

رابعاً: أهداف البحث Research Objectives

يركز البحث في تحديد الأهداف التي توجه مساره لتحقيق نتائج دقيقة وواضحة تتمثل في:
١. تحليل واقع أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق.
٢. استقصاء مسار هذه التقلبات على القرارات والسياسات التنموية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد.
٣. فهم التحديات الهيكلية التي تواجه التنويع الاقتصادي في ظل الاعتماد النفطي.
٤. تحليل السياق الاقتصادي والسياسي الذي يحيط بتقلبات أسعار النفط في العراق.

خامساً: حدود البحث Search Limits

تتطلب المنهجية العلمية تحديد أبعاد البحث بدقة لضمان عرض منهجي يسهل التوصل إلى نتائج دقيقة، ومن هنا تحدد حدود الدراسة كما يلي:
١. **الحدود الزمانية:** يغطي البحث مدة زمنية (١٧ سنة) إذ تمتد من (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
٢. **الحدود المكانية:** جمهورية العراق.
٣. **الحدود الموضوعية:** العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي.

سادساً: هيكلية البحث Research Structure

لتحقيق هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته، تم تنظيم محتواه في ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي:
المبحث الأول: وكان عنوانهُ الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي، أما
المبحث الثاني: جاء لعرض إطار تحليل أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، أما
المبحث الثالث: جاء محللاً مسار العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الأول: الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي.

اولاً: أسعار النفط:

يعرف السعر النفطي بشكل عام بأنه كمية النقود التي يدفعها المشتري إلى البائع مقابل سلعة أو خدمة فالسعر هذا هو القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة **(السامرائي، ١٩٨٧: ١٠)**. أما سعر النفط الخام فيعرف بانه القيمة النقدية لبرميل النفط المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (٤٢) غالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية في سبيل المثال ١٠٠ دولار للبرميل، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد السبعينات من القرن المنصرم واستمرارها حتى الان **(البصام والشريدة، ٢٠١٣: ٤)**. **كما** أن سوق النفط الخام يمكن دراستها من خلال الاقتصاد النفطي على أساس ان السوق النفطية تتكون من مجموعة من الأطراف تتمثل بدول الإنتاج والاستهلاك والشركات العاملة في الحقل النفطي أو الطاقة. وبشكل عام فأن السوق النفطية تغير أسواق احتكار القلة المحدودة المنتجين للنفط في السوق العالمي فضلا عن خضوع السوق النفطي الى كثير من التدخلات والمؤثرات الخارجية الداخلة التي تجعل منه سوقاً من نوع خاص حيث يؤثر ذلك على آليات تحديد أسعار النفط الخام في السوق النفط **(IA,٢٠١٦,٣)**. وعلى هذا الأساس فأن السوق النفط يمكن اعتباره سوق خاص لكثرة الأطراف والمجاميع الكبيرة على جانب العرض او جانب الطلب وبالتالي فأن ذلك يخلق آليات متعددة التحديد سعر النفط الخام في السوق العالمي.

١- أنواع أسعار النفط:

توجد عدة انواع الأسعار النفط الخام في السوق الدولية ومن أهم وأبرز هذه الأسعار يمكن بيانها في الآتي:**(كيطان,٦:٢٠١٧)**.
أ- السعر المعلن: يُقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفط في السوق النفطية، وان هذا السعر ظهر في عام ١٨٨٠م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل. وعرف ايضا بانه السعر الذي يتم دفعه من اي مشتري لأي نفط خام في مكان البيع، وفي الحقيقة انه سعر نظري لا يتفق مع الواقع ويتم على اساسه احتساب الإتاوة الضريبية على الأرباح.
ب- السعر المتحقق: هو السعر المتحقق لقاء خصوم او تسهيلات متنوعه يتفق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعلا يمثل السعر المعلن مطروحا منه الخصوم والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري ، لقد ظهرت هذه الاسعار منذ نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم، وعملت بها شركات النفط الأجنبية المستقلة ومن ثم شركات النفط الوطنية في الدول النفطية سواء في داخل منظمة أوبك او خارجها ، وان هذ السعر يتأثر بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الاطراف المتبادلة.

ت- سعر الاشارة: وهو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق اي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، وظهر هذا النوع من الاسعار في الستينيات من القرن المنصرم، اذ اعتمد في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الاجنبية بهدف توزيع العوائد النفطية بين الطرفين، وتم التعامل بهذا السعر في العديد من البلدان المنتجة للنفط، اذ استخدم في الاتفاقية النفطية التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا في عام ١٩٦٥.

ث- سعر الكلفة الضريبية السعر الضريبي: هو السعر المعادل الكلفة انتاج النفط الخام مضاف الى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة اساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، اذ ان هذا السعر يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية للحصول على برميل من النفط الخام، ويمثل الأساس في نفس الوقت الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر بعد خسارة.

ج- السعر الفوري او الآني: ويعرف بانه قيمة البرميل من النفط الخام المتبادل فورياً او انياً في سوق النفط الحرة من قبل الاطراف العارضة والمشتريه في هذا السوق المتجسدة في وحدة نقدية معينة.

٢- التنويع الاقتصادي:

استعمل الآداب التنموي مصطلح التنويع (Diversification) باعتباره يعبر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي غير مجموعة من القطاعات وهو في هذا الاطار اقتصاد متنوع ومتاني لديه مستويات متساوية نسبياً للنشاط في كافة المجالات **(Tohn,1993:4)**.يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على انه عملية يتم من خلالها تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة وتنويع الاسواق الخارجية وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها او تخضع الى انخفاض مزمن **(Zhang,2003:6)**.كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه مجموعة من السياسات التي تهدف إلى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية لاسيما تلك السلع التي تتعرف إلى الكثير من التقلبات في مستوى الأسعار وتشكل صدمات حقيقية للاقتصاد، وخاصة في البلدان الريعية مما يجعل من المحتم على هذه البلدان اعتماد ستراتيجيات التنويع**(Hridt,2013:4)**.كما إن التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الأصول المتاحة بين عدة ضمانات وإعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الأمن الاقتصادي، حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها،ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الأفراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان**(Al Amer,2013:3)**.

أ- مقاييس التنويع الاقتصادي:

تستخدم هذه المقاييس عن مدى تقييم النجاح أو التطور في سياسات التنويع معتمدة على البيانات المتوفرة لبعض المؤشرات والتي من خلالها يمكن أن تحدد مستوى التنويع الاقتصادي وهي كالآتي **(ESCWA,2001:10)**:

(١) معدل التغيير الهيكلي الذي يؤشر الاهمية النسبية للنفط مقابل القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومدى الارتفاع أو الانخفاض في مساهمة القطاعات.

(٢) درجة عدم الاستقرارية للناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في اسعار النفط حيث ان التنويع يقلل من عدم الاستقرارية مع الزمن.

(٣) تطور العوائد النفطية كنسبة من العوائد الحكومية حيث ان اتساع قاعدة الايرادات من العوائد غير النفطية يؤشر نجاح التنويع والتطوير الاقتصادي.

(٤) التغير في التوظيف الكلي لكل قطاع اذ يعكس التغيرات الحاصلة في مكونات كل قطاع من حيث نسب عدد العاملين والمشتغلين فيها ومدى الامكانية والقدرة على التوظيف.

(٥) التغيرات النسبية لمساهمة القطاعات العامة والخاصة للناتج المحلي الاجمالي ذلك أن التنويع يتضمن ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي وكذلك ارتفاع مساهمته في تكوين رأس المال الثابت.

(٦) مقاييس الانتاجية: وهذه المقاييس يمكن تطبيقها على انواع النشاطات المختلفة لتقييم معدلات التطور والتحديث لكنها على العموم صعبة الاستخدام في الدول التي لا تتوفر لها بيانات.

ب- مبررات التنويع الاقتصادي:

هناك مجموعة من المبررات التي أدت إلى الأخذ بالتنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الاقتصاد أحادي الجانب تتمثل في (Ashraf Mishrif,2015:2):

(١) الابتعاد عن المخاطر: كان الهدف الأساسي من التنويع الاقتصادي هو الابتعاد عن المخاطر التي تحيط بالاقتصاد أحادي الجانب الذي يعتمد في تكوين ناتجه على قطاع واحد أو اثنين ويمول إيراداته من مصدر واحد أو مصدرين فقط ويعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين فقط، مما يجعله أكثر عرضة لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية فالاعتماد على مصدر واحد يجعله عرضة لتقنيات الإنتاج والأسعار، وعلى سبيل المثال, عندما يعتمد اقتصاد معين على إنتاج سلعة واحدة تتمثل في النفط (كما في العراق) وتكون هذه السلعة هي المحرك للنمو الاقتصادي وتعتبر هذه السلعة النفط - أساس الصادرات ومصدر مهم لتمويل الموازنة العامة ، لذلك عندما ترتفع أسعار النفط العالمية ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد حيث تزداد الإيرادات الحكومية ويتوسع الإنفاق الحكومي كذلك تزداد حصيلة الصادرات السلعية وهو ما ينعكس على مستوى الاقتصاد حيث يتحقق النمو في الاقتصاد من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا النوع من النمو بعد نموا مضللا لأنه لم يأتي نتيجة لتطور فعلي على مستوى الأداء الاقتصادي وإنما جاء بفعل زيادة في أسعار النفط العالمية التي تعد المصدر الوحيد لتكوين الناتج في المقابل عندما تنخفض أسعار

النفط العالمية فأن ذلك ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بحيث تنقض الإيرادات الحكومية وتحدث حالة التقشف في الإنفاق الحكومي, كذلك تنخفض حصيلة الصادرات السلعية وتنخفض معدلات النمو الاقتصادي في البلد من جهة أخرى فأن الاعتماد على مورد واحد مثل الاعتماد على النفط والغاز في الإنتاج والتصدير ينطوي على مجموعة من المخاطر منها أن هذا المورد هو مورد ناضب ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل نام مستقبلا، كما أن متغيرات أسعار النفط والطلب العالمي على النفط هي متغيرات غير مستقرة، يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على مصدر واحد في تكوين الناتج يجعل الاقتصاد هشا ضعيفا معرضا للصدمات بشكل كبير.

(٢) يتم الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد قوى مستقر قادر على مواجهة الأزمات ويضمن حالة الاستمرارية من اجل تنفيذ للمشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط كذلك البيئة المستقرة تجذب الاستثمار وتشجع معدلات نمو الاستثمار، وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الدول النامية قد عانت من التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي ولم تتمكن من الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة.

(٣) الحاجة إلى التنويع الاقتصادي من أجل خلق زيادة في تراكم رأس المال البشري وارتفاع معدلات الإنتاجية، وفي حالة الاقتصادات أحادية الجانب يكون هناك ضعف في تراكم رأس المال البشري وتدهور في معدلات الإنتاجية.

رابعاً: في ظل الاقتصاد أحادي الجانب يتم الاعتماد بشكل تام على القطاع العام ويضعف القطاع الخاص بينما في حالة التنويع الاقتصادي تكون هناك حالة من التوازن يتم من خلالها توفير الحافز للقطاع الخاص والعام وحيق التنافسية بين القطاعين، ومن اجل ذلك بانت الحاجة للتنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للدول التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصاداتها منها الاقتصاد العراقي.

وفي ظل التوجهات العالمية المعاصرة تحو تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي دخلت مضامين جديدة للتنويع الاقتصادي ترتبط بالعلاقات الدونية وعدم تركز الترابطات الخارجية مع دولة أو أقليم معين، نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد المحلي عند اضطراب العلاقات السياسية، والشواهد على هذا الحال كثيرة ولا حصر لها، وبالتالي فأن التنويع الاقتصادي يجب أن يتضمن توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مجموعة غير محدودة من الدول والأسواق لضمان تقومة استقرار النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل واقع أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولاً: أسعار النفط الخام (سلة أوبك) للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠):

تعتبر أسعار النفط من العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، حيث تعد النفط أحد أهم مصادر الطاقة التي يعتمد عليها معظم الدول في تلبية احتياجاتها الاقتصادية والصناعية. تشهد أسعار النفط تقلبات مستمرة نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك تغييرات في العرض والطلب، والأزمات الجيوسياسية، وتطورات سوق الطاقة العالمية. إن التغيرات في أسعار النفط لها تأثيرات بعيدة المدى على موازنات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، مما يجعلها محط اهتمام وتحليل مستمر من قبل الخبراء والمستثمرين. يشير بيانات الجدول (١) إلى أن أسعار النفط الخام شهدت تقلبات كبيرة منذ عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ في ذلك العام إلى ٣٦ دولارًا للبرميل، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط، خاصة من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تراجع الإمدادات بسبب الأزمات السياسية في بعض الدول المنتجة مثل العراق وفنزويلا. في عام ٢٠٠٥، ارتفعت الأسعار إلى ٥٠,٦ دولارًا للبرميل نتيجة للزيادة الكبيرة في الطلب العالمي مقارنة بالعرض. استمر ارتفاع أسعار النفط في الأعوام التالية، حيث وصل متوسط سعر سلة خامات أوبك إلى ٦١ دولارًا في عام ٢٠٠٦، نتيجة للاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط، مثل البرنامج النووي الإيراني والحرب في العراق. كما أثر إغلاق الحقول النفطية في فنزويلا والاضطرابات في نيجيريا على هذه الزيادة. وفي عام ٢٠٠٧، سجلت أسعار النفط ٦٩,١ دولارًا للبرميل بسبب زيادة الطلب العالمي إلى ٨٦,٥ مليون برميل يوميًا. أما في ٢٠٠٨، فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعًا قياسيًا حيث وصلت إلى ١٤٧ دولارًا للبرميل بسبب النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على النفط، إضافة إلى تقليل إنتاج أوبك. ثم تراجعت الأسعار بشكل كبير في ٢٠٠٩ إلى ٦١ دولارًا للبرميل نتيجة لانخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية. حيث شهدت أسعار النفط تحسنًا في السنوات التالية، حيث استقرت في ٢٠١٠ عند ٧٧,٤ دولارًا، وارتفعت إلى ١٠٩,٥ دولارًا في ٢٠١٢، بسبب زيادة الطلب العالمي. ومع حلول عام ٢٠١٤، بدأت الأسعار في الانخفاض إلى ٩٦,٣ دولارًا بسبب زيادة الإمدادات النفطية من دول غير أعضاء في أوبك، مثل الولايات المتحدة، وأثر ارتفاع قيمة الدولار على السوق. أما في عام ٢٠١٥، تراجعت الأسعار إلى ٤٩,٥ دولارًا للبرميل بسبب زيادة الإنتاج النفطي من الولايات المتحدة وعودة إيران إلى الأسواق بعد رفع العقوبات. ومع بداية ٢٠١٦، استمر انخفاض الأسعار ليصل إلى ٤٠,٨ دولارًا، ثم تحسن في ٢٠١٧ إلى ٥٢,٤ دولارًا بعد اتفاقات بين روسيا والسعودية لخفض الإنتاج. في ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار مرة أخرى إلى ٦٩,٨ دولارًا بسبب تجديد الاتفاق بين روسيا والسعودية، إلا أن الأسعار تراجعت مجددًا في ٢٠٢٠ إلى ٤٠,٥ دولارًا نتيجة لجائحة كورونا وتأثيرها الكبير على الطلب العالمي. هذا يعكس العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط والعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، مما يجعل أسواق النفط تتأثر بسرعة بتغيرات في العرض والطلب على مستوى العالم.

الجدول (١): أسعار النفط الخام (سلة أوبك) للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنوات	أسعار النفط الخام (دولار / برميل)	سعر صرف النافذة (دينار)	أسعار النفط الخام (دينار)	الايرادات النفطية (مليار دينار)
2004	36	1460	٥٢٥٦٠	٣٢٦٢٧
2005	50.6	1474	٧٤٥٨٤,٤	٣٩٤٨٠
2006	61	١٣٩١	٨٤٨٥١	٤٦٩٠٨
2007	69.1	١٢١٧	٨٤٠٩٤,٧	٥٣١٦٢
2008	94.4	١١٧٢	١١٠٦٣٦,٨	٧٩١٣١
2009	61	١١٧٠	٧١٣٧٠	٥١٧١٩
2010	77.4	١١٧٠	٩٠٥٥٨	٦٦٨١٩
2011	107.5	١١٧٠	١٢٥٧٧٥	٩٨٠٩٠
2012	109.5	١١٦٦	١٢٧٦٧٧	١١٦٥٩٧
2013	105.9	١١٦٦	١٢٣٤٧٩,٤	١١٠٦٧٧
2014	96.3	١١٦٦	١١٢٢٨٥,٨	٩٧٠٧٢
2015	49.5	١١٨٢	٥٨٥٠٩٩	٥١٣١٢
2016	40.8	١١٨٢	٤٨٢٢٥,٦	٤٤٢٦٧
2017	52.4	١١٨٢	٦١٩٣٦,٨	٦٥٠٧١
2018	69.8	١١٨٢	٨٢٥٠٣,٦	٩٥٦١٩
2019	64	١١٨٢	٧٥٦٤٨	٩٩٢١٦
2020	41.5	١٣٠٤	٥٤١١٦	٥٤٤٤٨

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، اعداد مختلفة، تقرير الامين العام السنوي.
- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/Default.aspx

يوضح الشكل (١) أسعار النفط الخام ضمن (سلة أوبك) للمدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، حيث يعكس مجموعة من التغيرات والأحداث التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه السنوات. فقد تأثرت الأسعار بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تقلبات الطلب والعرض، الأزمات الجيوسياسية، والتطورات الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى حدوث تقلبات ملحوظة في أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة.

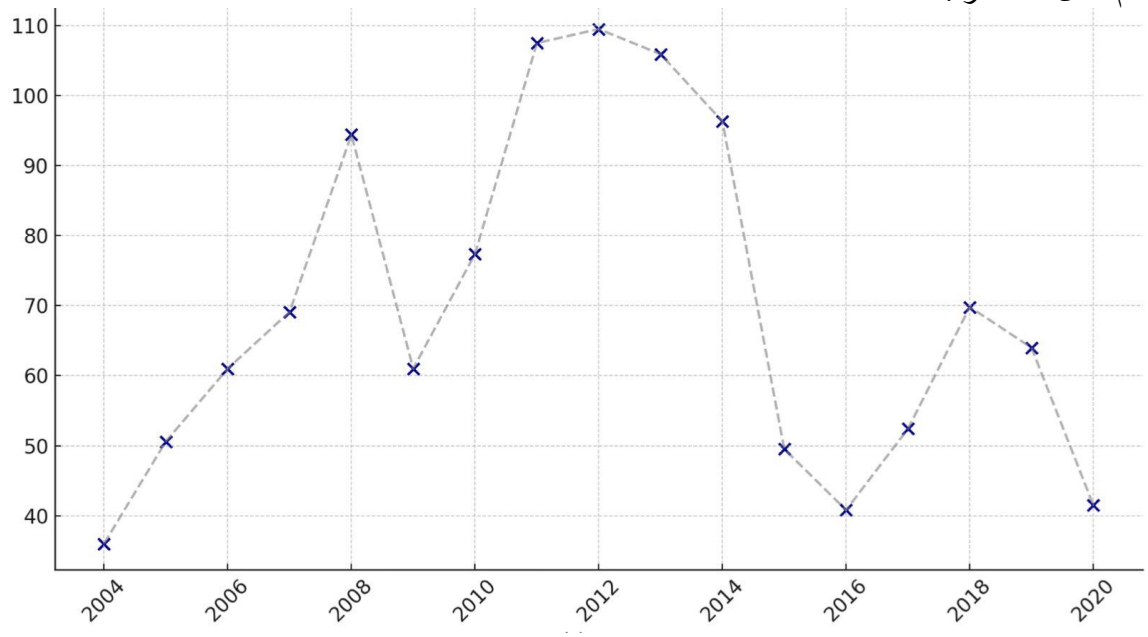

الشكل (١): أسعار النفط الخام (سلة أوبك) للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

تؤثر التغيرات في أسعار النفط بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، سواء بشكل مباشر من خلال تأثيرها على الإيرادات النفطية، أو بشكل غير مباشر عبر تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الإنفاقية للدولة، التي تعتمد بشكل أساسي على

إيرادات النفط. هذه التقلبات تؤثر بدورها على العديد من المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك الميزان التجاري، مما يؤدي إلى حدوث فائض أو عجز يمكن أن يمتد لسنوات. وبالتالي، تشكل هذه التغيرات تحديًا كبيرًا للسياسة الاقتصادية في العراق، حيث يعتمد استقرار النمو والازدهار الاقتصادي على استدامة أسعار النفط عند مستويات تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

ثانياً: انعكاس تطور أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

يُعد تطور أسعار النفط أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول المعتمدة على صادرات النفط، مثل العراق. فعندما تشهد أسعار النفط ارتفاعًا، يزداد حجم الإيرادات النفطية، مما يساهم في تعزيز الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية والبنية التحتية، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، عندما تنخفض أسعار النفط، تقل الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات الاقتصادية، ما قد يعرقل النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يُعتبر استقرار أسعار النفط عاملًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات. يوضح الجدول (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى في تكوين الناتج المحلي. وفقًا للبيانات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ حوالي ٧٣,٥٣٣ مليار دينار، بمعدل تغير سنوي قدره ٣٨,١٪، بينما استمر في الارتفاع حتى وصل إلى ١٥٥,٩٨٢ مليار دينار في ٢٠٠٨، بمعدل تغير سنوي بلغ ٤٤,٦٪، وهو ما يعكس الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية. ومع بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٣٩,٣٣٠ مليار دينار، بمعدل تغير سلبي بلغ -١٠,٦٪ نتيجة لتأثره بتقلبات أسعار النفط الخام. في الأعوام التالية، استمر النمو في الناتج المحلي الإجمالي حتى ٢٠١٣، حيث وصل إلى ٢٦٧,٣٩٥ مليار دينار بمعدل تغير سنوي قدره ٦,١٪. إلا أن الصدمة الاقتصادية المزدوجة، التي شملت انخفاض أسعار النفط والاضطرابات الأمنية الناتجة عن الحرب ضد تنظيم داعش، أدت إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤ و٢٠١٥ بنسبة -٣,١٪ و-٢٥,٩٪ على التوالي. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٦، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥١,٠٦٤ مليار دينار بمعدل تغير سنوي بلغ ٢,٥٪. واستمر هذا التحسن ليصل الناتج المحلي إلى ٢٧٧,٨٨٤ مليار دينار في ٢٠١٩ بمعدل تغير سنوي بلغ ١٠,٦٪. ومع بداية جائحة كورونا في ٢٠٢٠، شهد الاقتصاد العراقي انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩٨,٧٧٤ مليار دينار، بمعدل تغير سلبي بلغ -٢٨,٤٪ بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم. أما الإيرادات النفطية، التي تشكل جزءًا كبيرًا من الإيرادات العامة في العراق، فقد شهدت ارتفاعًا تدريجيًا حتى بلغت ٧٩,١٣١ مليار دينار في ٢٠٠٨، مع مساهمة نسبية في الناتج المحلي بلغت ٥٠,٧٪. ومع انخفاض أسعار النفط في ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية، انخفضت الإيرادات النفطية إلى ٥١,٧١٩ مليار دينار، بنسبة مساهمة ٣٧,١٪. إلا أنه بعد تحسن أسعار النفط في السنوات اللاحقة، ارتفعت الإيرادات النفطية مجددًا، حيث بلغت ٩٩,٢١٦ مليار دينار في ٢٠١٩ بمساهمة نسبية قدرها ٣٥,٧٪. ومع تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كورونا، انخفضت الإيرادات النفطية في ٢٠٢٠ إلى ٥٤,٤٤٨ مليار دينار، بمساهمة نسبية ٢٧,٤%. تمثل الإيرادات النفطية. ومن ناحية أخرى، سجلت الإيرادات الضريبية أعلى قيمة لها في ٢٠١٧، حيث بلغت ٦,٢٩٨ مليار دينار، بمساهمة نسبية قدرها ٢,٨٤٪، نتيجة لتطبيق النظم الإلكترونية التي ساهمت في زيادة الاستقطاعات الضريبية. أما أدنى قيمة للإيرادات الضريبية فقد كانت في ٢٠٠٤، حيث بلغت ١٥٩ مليار دينار، بنسبة مساهمة ٠,٣٠%. وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى، فقد سجلت أعلى قيمة لها في ٢٠١٩، حيث بلغت ١٧٦,٩٤١ مليار دينار، مع مساهمة نسبية بلغت ٦٤,٠٧٪. بينما سجلت أدنى قيمة للإيرادات الأخرى في ٢٠٠٤، حيث كانت ٢٠,٦٠٨ مليار دينار، بمساهمة نسبية قدرها ٣٨,٧١٪.

الجدول (٢): الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	(١) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	(٢) معدل التغير السنوي %	(٣) الايرادات النفطية	(٤) نسبة مساهمة الايرادات النفطية % (١/٣)	(٥) الايرادات الضريبية	(٦) نسبة مساهمة الايرادات الضريبية ٪١/٥	(٧) الايرادات الاخرى	(٨) نسبة مساهمة الايرادات الاخرى ٪١/٧
2004	٥٣٢٣٥	ـــــ	٣٢٦٢٧	61.2	159	0.30	20608	38.71
2005	٧٣٥٣٣	٣٨,١	٣٩٤٨٠	٥٣,٧	495	0.67	34053	46.31
2006	٩٥٥٨٨	٢٩,٩	٤٦٩٠٨	49.1	593	0.62	48679	50.93
2007	١٠٧٨٢٨	١٢,٨	٥٣١٦٢	49.3	1397	1.25	58293	52.30
2008	١٥٥٩٨٢	٤٤,٦	٧٩١٣١	50.7	985	0.63	77895	49.61
2009	١٣٩٣٣٠	(١٠,٦)	٥١٧١٩	37.1	3334	2.55	78924	60.41
2010	١٥٨٥٢١	١٣,٧	٦٦٨١٩	42.1	1532	0.95	95245	58.77
2011	٢١١٣١٠	٣٣,٣	٩٨٠٩٠	46.4	1783	0.82	119237	54.87
2012	٢٥١٩٠٧	١٩,٢	١١٦٥٩٧	46.2	2633	1.04	137628	54.14
2013	٢٦٧٣٩٥	6.1	١١٠٦٧٧	41.4	2876	1.05	162910	59.55
2014	٢٥٨٩٠٠	(٣,١)	٩٧٠٧٢	37.5	1885	0.71	169260	63.55
2015	١٩١٧١٥	(٢٥,٩)	٥١٣١٢	26.7	2015	1.04	143368	73.64
2016	١٩٦٥٣٦	2.5	٤٤٢٦٧	22.5	3861	1.96	152657	77.52

2017	٢٢٥٧٢٢	14.8	٦٥٠٧١	28.8	6298	2.84	156594	70.64
2018	٢٥١٠٦٤	١١,٢	٩٥٦١٩	٣٨,١	5686	2.11	173299	64.44
2019	٢٧٧٨٨٤	١٠,٦	٩٩٢١٦	٣٥,٧	4014	1.45	176941	64.07
2020	١٩٨٧٧٤	(٢٨,٤)	٥٤٤٤٨	٢٧,٤	4718	2.15	165320	75.22

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/Default.asp.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين (الاقواس) في الجدول تعني الاشارة سالبة.

كما وتعتبر الموازنة العامة للدولة أحد الأدوات الأساسية في تحديد السياسات المالية والاقتصادية لأي بلد، بما في ذلك العراق. من خلال تحليل الإيرادات والنفقات الفعلية للموازنة العامة في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، يمكن فهم تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على الأداء المالي للدولة. لقد تأثرت الإيرادات العامة للعراق بشكل كبير بالقطاع النفطي، الذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، مما جعل الموازنة العراقية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتقلبات أسعار النفط العالمية. على مدار الدراسة، استمر الاقتصاد العراقي في مواجهة تحديات، بما في ذلك الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وتذبذب أسعار النفط، مما أثر في استقرار الإيرادات والنفقات. على الرغم من التحسن الذي شهدته أسعار النفط في بعض الفترات، إلا أن التحديات الاقتصادية والجيوسياسية كانت تؤثر على فعالية تطبيق السياسات المالية، مما جعل العراق يعاني من صدمات اقتصادية متعددة.
يُظهر الجدول (٢) تطور العجز أو الفائض في الموازنة العامة للعراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، مع توضيح للإيرادات النفطية والإيرادات العامة، إضافة إلى النفقات العامة وصافي الموازنة. وتُظهر البيانات تطورًا ملحوظًا في الإيرادات والنفقات الحكومية نتيجة للتقلبات في أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة.
الإيرادات العامة والإيرادات النفطية: شهدت الإيرادات النفطية في العراق تزايدًا ملحوظًا من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨ نتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية، حيث وصلت الإيرادات النفطية في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٩١٣١ مليار دينار، مساهمة بنسبة ٩٨,٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة. أما في عام ٢٠٠٩، تراجعت الإيرادات بشكل ملحوظ نتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت الإيرادات النفطية إلى ٥١٧١٩ مليار دينار، مما أثر بشكل كبير على الإيرادات العامة. وفيما يخص عام ٢٠١٢ تزايدت الإيرادات العامة لتصل إلى ١١٩٤٦٦ مليار دينار بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلًا، حيث تراجعت الإيرادات مرة أخرى بعد ٢٠١٣ نتيجة لتقلبات السوق النفطية وتراجع أسعار النفط. أما في عام ٢٠٢٠، سجلت الإيرادات العامة انخفاضًا كبيرًا بسبب جائحة كورونا، حيث هبطت إلى ٦٣١٩٩ مليار دينار، مما يعكس تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي وأسواق النفط.
النفقات العامة: نمت النفقات العامة بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة للأعباء المالية التي تزايدت بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وزيادة الأجور والرواتب، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتوفير الخدمات الاجتماعية. أما في عام ٢٠٠٨، بلغت النفقات العامة ٥٩٤٠٣ مليار دينار، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢٥٦٧ مليار دينار بسبب الأزمة المالية العالمية. ثم عادت النفقات إلى الارتفاع في السنوات اللاحقة، حيث وصلت إلى ١٠٦٨٧٣ مليار دينار في عام ٢٠١٣، نتيجة لزيادة الإنفاق الاستثماري والخدمي. إلا أن النفقات العامة شهدت انخفاضًا في عام ٢٠١٦ نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية. أما في عام ٢٠٢٠، بسبب تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن جائحة كورونا، انخفضت النفقات العامة إلى ٧٦٠٨٢ مليار دينار.
صافي الموازنة العامة: خلال الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤، كانت الموازنة العامة للعراق تحقق فائضًا، حيث كانت الإيرادات النفطية تغطي جميع النفقات. أما في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، سجلت الموازنة العامة عجزًا نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط عالميًا، وزيادة النفقات بسبب الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وارتفاع التكاليف المرتبطة بإيواء النازحين وإعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية. ثم تحسنت الموازنة في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، حيث شهدت فائضًا نتيجة لتحسن أسعار النفط. ومع ذلك، في عام ٢٠١٩، شهد العراق عجزًا في الموازنة نتيجة للزيادة في الإنفاق الجاري، بما في ذلك النفقات الرأسمالية والخدمية، وكذلك في عام ٢٠٢٠ بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني. ليتضح من خلال تحليل البيانات أن الاقتصاد العراقي، وعلى الرغم من النمو الذي حققه في بعض السنوات نتيجة لارتفاع أسعار النفط، إلا أنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل الموازنة العامة عرضة للتقلبات الناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية العالمية. وهذا يبرز أهمية العمل على تنويع الإيرادات غير النفطية لتعزيز استقرار المالية العامة في العراق.

الجدول (٣): الايرادات والنفقات الفعلية للموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	(١) الايرادات النفطية	(٢) الايرادات العامة	(٣) معدل التغير السنوي %	(٤) نسبة المساهمة % (٢/١)	(٥) النفقات العامة	(٦) معدل التغير السنوي %	(٧) العجز او الفائض (٥-٢)
٢٠٠٤	٣٢٦٢٧	٣٢٩٨٢		98.9	٣٢١١٧		٨٦٥
٢٠٠٥	٣٩٤٨٠	٤٠٥٠٢	22.80	97.4	٢٦٣٧٥	(17.88)	١٤١٢٧
٢٠٠٦	٤٦٩٠٨	٤٩٠٥٥	21.12	95.6	٣٨٨٠٦	47.13	١٠٢٤٩
٢٠٠٧	٥٣١٦٢	٥٤٥٩٩	11.30	97.3	٣٩٠٣١	0.58	١٥٥٦٨
٢٠٠٨	٧٩١٣١	٨٠٢٥٢	46.98	98.6	٥٩٤٠٣	52.19	٢٠٨٤٩
٢٠٠٩	٥١٧١٩	٥٥٢٠٩	(٣١,٢١)	93.6	٥٢٥٦٧	(11.51)	٢٦٤٢
٢٠١٠	٦٦٨١٩	٦٩٥٢١	25.92	96.1	٦٤٣٥١	22.42	٥١٧٠
٢٠١١	٩٨٠٩٠	٩٩٩٩٨	43.84	٩٨,١	٦٩٦٣٩	8.22	٣٠٣٥٩
٢٠١٢	١١٦٥٩٧	١١٩٤٦٦	19.47	٩٧,٦	٩٠٣٧٤	29.77	٢٩٠٩٢
٢٠١٣	١١٠٦٧٧	١١٣٧٦٧	(٤,٧٧)	٩٧,٣	١٠٦٨٧٣	18.26	٦٨٩٤
٢٠١٤	٩٧٠٧٢	١٠٥٣٨٦	(7.37)	92.1	٨٣٥٥٦	(21.82)	٢١٨٣٠
٢٠١٥	٥١٣١٢	٦٦٤٧٠	(36.93)	٧٧,٢	٧٠٣٩٧	(15.75)	(٣٩٢٧)
٢٠١٦	٤٤٢٦٧	٥٤٤٠٩	(18.15)	81.3	٦٧٠٦٧	(4.73)	(١٢٦٥٨)
٢٠١٧	٦٥٠٧١	٧٧٣٣٥	42.14	84.1	٧٥٤٩٠	12.56	١٨٤٥
٢٠١٨	٩٥٦١٩	١٠٦٥٦٩	37.80	89.7	٨٠٨٧٣	7.13	٢٥٦٩٦
٢٠١٩	٩٩٢١٦	١٠٧٥٦٦	0.94	92.2	١١١٧٢٣	38.15	(٤١٥٧)
٢٠٢٠	٥٤٤٤٨	٦٣١٩٩	(41.25)	86.1	٧٦٠٨٢	(31.90)	(١٢٨٨٣)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/Default.asp.
- الارقام بين (الاقواس) تعني الاشارة سالبة.

ثالثاً: توزيع (GDP) على الأنشطة الاقتصادية السلعية بدون النفط بالأسعار:

تمثل الأنشطة الاقتصادية السلعية غير النفطية جزءًا كبيرًا من هيكل الاقتصاد الوطني في العديد من الدول، ومنها العراق، حيث تساهم بشكل غير مباشر في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي .(GDP) إذ إن النفط، رغم أهميته البالغة، لا يمثل سوى قطاعًا واحدًا من القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي، بل إن الأنشطة غير النفطية كالصناعة، الزراعة، والخدمات تلعب دورًا مهمًا في دعم الاستقرار الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل. إن توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الأنشطة الاقتصادية السلعية غير النفطية يمثل مؤشرًا رئيسيًا لفهم مدى تنوع الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التغيرات العالمية في أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية. ومن خلال تحليل هذا التوزيع، يمكن قياس مدى قدرة القطاعات غير النفطية على المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى دعم سياسة التنوع الاقتصادي في مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني. وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي في العراق، فإن القطاع غير النفطي لم يحظَ بما يكفي من الاهتمام التاريخي في سياق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يمثل هذا القطاع ركيزة مهمة في تطوير الأنشطة الزراعية والصناعية وتحسين مستويات الإنتاجية، وهو ما يتطلب تحسين السياسات الاقتصادية والبنية التحتية لتحقيق أفضل استفادة من هذه القطاعات. سنقوم في هذا السياق بتحليل توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الأنشطة الاقتصادية السلعية غير النفطية، مع التركيز على أهميتها في السياق الاقتصادي العراقي، وكيفية تأثير هذه الأنشطة في الاقتصاد الوطني على المدى البعيد.

فيما يلي تحليل تطور القطاعات السلعية غير النفطية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، استنادًا إلى معطيات الجدول (٤) و (٥) حول مساهمة كل قطاع في تغيير هيكل الاقتصاد العراقي. توضح هذه البيانات التحديات التي واجهت كل قطاع على حدة، إلى جانب دورها في تنويع وتطوير الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط تتمثل في الآتي.

القطاع الزراعي: شهد القطاع الزراعي تراجعًا ملحوظًا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام ٢٠٠٤، وهو ما يبرز بشكل واضح في البيانات. ففي عام ٢٠٠٤، كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي ٦,٩٪، لكن هذه النسبة انخفضت بشكل تدريجي على الرغم من بعض الارتفاعات في القيم المطلقة للقطاع بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١٤)، حيث سجل أعلى قيمة له في عام ٢٠١٤ (١٢٦٨٢ مليار دينار) بنسبة ٤,٩%. كم أن هنالك عوامل عدة ساهمت في هذا التراجع، منها مشاكل طبيعية ومناخية، وقلة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، مثل ضعف استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري، إضافة إلى تدني مستوى التعليم الزراعي والارشاد الزراعي، إلى جانب النزاعات العسكرية التي ألقت بظلالها على المناطق الزراعية. كما أن زيادة استيراد المحاصيل من الخارج أسهمت في تراجع دور الزراعة في تأمين الاكتفاء الذاتي.

قطاع الصناعة التحويلية: قطاع الصناعة التحويلية في العراق يعتبر من القطاعات ذات الأهمية البالغة في هيكل الاقتصاد، لكنه يعاني من مشكلات كثيرة أدت إلى ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. في عام ٢٠٠٤، سجلت الصناعة التحويلية نسبة

مساهمة ١,٧٪، التي شهدت تذبذبًا ملحوظًا خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠). ففي عام ٢٠١٣، وصلت قيمة الإنتاج إلى ٧٢٨٨ مليار دينار بنسبة مساهمة ٢,٧٪، ثم تراجعت إلى ٤٥٠٩ مليار دينار بنسبة ١,٨٪ في ٢٠١٨، وعادت لتسجل زيادة طفيفة في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣.%. تعددت التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل تدمير البنية التحتية الصناعية بعد الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن عمليات النهب والدمار التي لحقت بالمعامل والمصانع، إلى جانب تراجع القدرات الإنتاجية نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة، وانخفاض الدعم الحكومي لهذا القطاع. كما ساهمت الواردات الكبيرة من السلع الأجنبية في تقليص القدرة التنافسية للصناعة المحلية، مما أضعف هذا القطاع.

قطاع التعدين والمقالع (بدون النفط الخام): بينما لا يساهم قطاع التعدين والمقالع بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تطوره يظل ذا أهمية. حيث شهد القطاع زيادة في عام ٢٠١٣، بلغت ١٢١٦ مليار دينار، بنسبة مساهمة ٠,٤٪. إلا أن مساهمته تراجعت بعد ذلك بشكل ملحوظ حتى وصل إلى ٢٦٧ مليار دينار في عام ٢٠٢٠، بنسبة مساهمة ٠,١.%. يرجع التراجع الكبير في هذا القطاع إلى العديد من العوامل، أبرزها ضعف البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة في عمليات التعدين، فضلاً عن قلة الاستثمار في هذا القطاع، مما أثر على قدرة العراق على استغلال موارده المعدنية بشكل فعال. كما أن استمرار الاعتماد على النفط كأهم مصدر للإيرادات يعكس تهميش هذا القطاع الحيوي.

قطاع البناء والتشييد والكهرباء والماء: ظهر قطاع الكهرباء والماء بشكل أكثر فعالية في السنوات الأخيرة، حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي (٣,٩٪) في عام ٢٠٢٠. بينما سجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة مساهمة له (٨,٥٪) في عام ٢٠١٣، إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ بعد ذلك. في عام ٢٠٠٤، كانت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي ١,٣.%. يُعزى تراجع مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى تراجع الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية نتيجة ضعف الموازنات المخصصة لهذا القطاع، بالإضافة إلى الصعوبات الأمنية التي واجهت مشاريع البناء خلال فترة النزاع والاضطرابات. بينما سجل قطاع الكهرباء والماء تحسنًا ملحوظًا بعد عام ٢٠١٤ نتيجة بعض المشاريع التطويرية التي عملت الحكومة على تنفيذها.

الجدول (٤): توزيع (GDP) على الانشطة الاقتصادية السلعية بدون النفط بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	(١) الزراعة والغابات والصيد والاسماك	(٢) التعدين والمقالع بدون النفط	(٣) الصناعة التحويلية	(٤) البناء والتشييد	(٥) الكهرباء والماء	(٦) مجموع الانشطة السلعية بدون النفط	(٧) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	(٨) نسبة المساهمة (٦/٧) %
٢٠٠٤	٣٦٩٣	٤٧	٩٣٧	٦٨٢	٤٤١	٥٨٠٠	٥٣٢٣٥	١٠,٩
٢٠٠٥	٥٠٦٤	١٤٩	٩٧١	٢٦٨٥	٥٨٨	٩٤٥٧	٧٣٥٣٣	12.8
٢٠٠٦	٥٥٦٩	١٧٩	١٤٧٣	٣٤٤٩	٧٧٩	11449	٩٥٥٨٨	11.9
٢٠٠٧	٥٤٩٤	١٩٨	١٨١٧	٣٨٢٣	١٠٤٠	12372	١٠٧٨٢٨	11.4
٢٠٠٨	٥٧١٦	٣٠٢	٢٣٣١	٥٩٧٢	١٣٠٨	15629	١٥٥٩٨٢	10.01
٢٠٠٩	٦١٣٢	٤٢٢	٣٣٦٩	٧٠٦٦	١٦٨٦	18675	١٣٩٣٣٠	13.4
٢٠١٠	٨٣٦٦	٦٦٥	٣٦٧٨	٨٨٣٢	٢٤٦٢	24003	١٥٨٥٢١	15.1
٢٠١١	٨٨٠٨	٦٩٦	٣٨٧٩	١٠٤٨٦	٢٦٧١	26540	٢١١٣١٠	12.5
٢٠١٢	١٠٤٠٤	٧٧٣	٦٨١٧	١٨٩٨٣	٣٦٩٢	40669	٢٥١٩٠٧	16.1
٢٠١٣	١٠٧٤٢	١٢١٦	٧٢٨٨	٢٢٧٣٨	٣٩٩١	45975	٢٦٧٣٩٥	١٧,٢
٢٠١٤	١٢٦٨٢	٥٠٥	٤٩٣٠	١٨١٥٧	٥٨٤٧	42121	٢٥٨٩٠٠	16.2
٢٠١٥	٩١٠٥	٣٥١	٣٩١٥	٩٠٦١	٤٥٣٠	26962	١٩١٧١٥	١٤,١
٢٠١٦	١٠٠٧٢	٣٠٩	٤٢٤٦	١٠٩٩٧	٥١٦٢	30786	١٩٦٥٣٦	15.6
٢٠١٧	٦٥٩٨	٤٠٠	٥٨٨٩	١٢٩٨٠	٦٤٨٦	32353	٢٢٥٧٢٢	14.3
٢٠١٨	٤٨٩٧	٣٤١	٤٥٠٩	١٠٦٨٥	٧٣٥٨	27790	٢٥١٠٦٤	١١,١
٢٠١٩	١٠٤١١	٤٤٥	٥٩٠٣	١٨٥٧٦	٨٠٩٥	43430	٢٧٧٨٨٤	15.6
٢٠٢٠	١١٧١٦	٢٦٧	٥٩٨٨	٦٨٥٣	٧٧٧٩	32603	١٩٨٧٧٤	16.4

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة، التقرير الاقتصادي السنوي.

كما وتعد الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من العناصر الأساسية في تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط. خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، شهد الاقتصاد العراقي تقلبات كبيرة نتيجة لتغيرات أسعار النفط والأزمات الأمنية والاقتصادية. تحليل الأهمية النسبية للأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي يساعد في فهم دور هذه القطاعات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما يُظهر هذا التحليل مدى قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحديات وتحقيق التنوع الاقتصادي.

الجدول (٥): الأهمية النسبية للأنشطة السلعية بدون النفط في تكوين (GDP) بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(نسبة منوية%)

السنوات	الزراعة والغابات والصيد والاسماك	التعدين والمقالع بدون النفط	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	مجموع نسب مساهمة الانشطة السلعية بدون النفط	الناتج المحلي الاجمالي
2004	٦,٩	٠,١	١,٧	١,٣	٠,٨	10.8	٥٣٢٣٥
2005	٦,٨	٠,٢	١,٣	٣,٦	٠,٨	12.7	٧٣٥٣٣
2006	٥,٨	٠,٢	١,٥	٣,٦	٠,٨	11.9	٩٥٥٨٨
2007	٥,١	٠,٢	١,٦	٣,٥	٠,٩	11.3	١٠٧٨٢٨
2008	٣,٦	٠,٢	١,٥	٣,٨	٠,٨	9.9	١٥٥٩٨٢
2009	٤,٤	٠,٣	٢,٤	٥,١	١,٢	13.4	١٣٩٣٣٠
2010	٥,٢	٠,٤	٢,٣	٥,٥	١,٥	14.9	١٥٨٥٢١
2011	٤,١	٠,٣	١,٨	٤,٩	١,٢	12.3	٢١١٣١٠
2012	٤,١	٠,٣	٢,٧	٧,٥	١,٤	16	٢٥١٩٠٧
2013	٤,٠	٠,٤	٢,٧	٨,٥	١,٥	17.1	٢٦٧٣٩٥
2014	٤,٩	٠,٢	١,٩	٧,٠	٢,٢	16.2	٢٥٨٩٠٠
2015	٤,٧	٠,٢	٢,٠	٤,٧	٢,٣	13.9	١٩١٧١٥
2016	٥,١	٠,٢	٢,١	٥,٦	٢,٦	15.6	١٩٦٥٣٦
2017	٢,٩	٠,٢	٢,٦	٥,٧	٢,٨	14.2	٢٢٥٧٢٢
2018	١,٩	٠,١	١,٨	٤,٢	٢,٩	10.9	٢٥١٠٦٤
2019	٣,٧	٠,٢	٢,١	٦,٧	٢,٩	15.6	٢٧٧٨٨٤
2020	٥,٨	٠,١	٣,٠	٣,٤	٣,٩	16.2	١٩٨٧٧٤

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٤).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا: أن القطاع غير النفطي في العراق يعاني من العديد من التحديات البنيوية والتقنية، مما يجعل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة ومتناقصة في بعض الحالات. ورغم بعض الارتفاعات الطفيفة في بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة التحويلية، فإن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة يظل هو السمة الغالبة للاقتصاد العراقي. يتطلب الأمر إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والزيادة في الاستثمارات في القطاعات غير النفطية لتوسيع قاعدة الإنتاج الاقتصادي، وتحقيق تنمية مستدامة بعيدة عن التقلبات الناتجة عن أسعار النفط العالمية.

رابعاً: تطور قطاع النفط الخام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

شهد قطاع النفط الخام في العراق تطوراً مهماً خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠، حيث لعب دورًا حيويًا في تشكيل الاقتصاد العراقي. بعد عام ٢٠٠٣، بدأ القطاع في التعافي تدريجياً نتيجة لزيادة الإنتاج النفطي وإصلاح البنية التحتية التي دمرت خلال الحروب والصراعات. ورغم التحديات العديدة التي مر بها العراق من أزمات مالية وحروب داخلية، تمكّن قطاع النفط من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج والإيرادات، خاصة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤. ومع ذلك، واجه القطاع تقلبات حادة في الأسعار العالمية، فضلاً عن تأثير الأزمات الأمنية والسياسية، مما جعل أداءه غير مستقر. وفي السنوات الأخيرة، بما في ذلك فترة جائحة كورونا، شهد القطاع تحديات كبيرة أثرت على الإنتاج والصادرات النفطية، مما جعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية.

الجدول (٦): نسبة مساهمة القطاع النفطي في (GDP) بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنوات	القطاع النفطي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة القطاع النفطي %
2004	٣٠٨٠٨	---	٥٣٢٣٥	٥٧,٨
2005	٤٢٣٧٩	37.5	٧٣٥٣٣	٥٧,٦
2006	٥٢٨٥١	24.7	٩٥٥٨٨	٥٥,٣
2007	٥٨٢٠٣	10.1	١٠٧٨٢٨	٥٣,٩
2008	٨٦٥٦٤	48.7	١٥٥٩٨٢	٥٥,٥
2009	٥٦٢٣١	(35.04)	١٣٩٣٣٠	٤٠,٤
2010	٧٢٩٠٥	29.6	١٥٨٥٢١	٤٥,٩
2011	١١٥٤٨٨	58.4	٢١١٣١٠	٥٤,٦
2012	١٢٦٤٣٥	9.4	٢٥١٩٠٧	٥٠,٢
2013	١٢٥٥٣٤	(0.7)	٢٦٧٣٩٥	٤٦,٩
2014	١١٦٩٤٠	(6.8)	٢٥٨٩٠٠	٤٥,١
2015	٦١٦٢٦	(47.3)	١٩١٧١٥	٣٢,١
2016	٥٩٩٤٠	(2.7)	١٩٦٥٣٦	٣٠,٥

2017	٨٨٦٦٤	47.9	٢٢٥٧٢٢	٣٩,٣
2018	١١٧٨٥٦	32.9	٢٥١٠٦٤	٤٦,٩
2019	١١٤٣٨٦	(2.9)	٢٧٧٨٨٤	٤١,١
2020	٦٠٧٩٥	(46.8)	١٩٨٧٧٤	٣٠,٦

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الأرقام بين (الاقواس) تعني الاشارة سالبة.

من خلال بيانات الجدول (٦) يتضح أن قطاع النفط الخام يعد من الركائز الأساسية في توليد الناتج المحلي الإجمالي للعراق. فقد شهد القطاع تذبذبًا ملحوظًا في مساهمته على مدار الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠. في البداية، سجل القطاع زيادة كبيرة في إنتاجه، حيث ارتفع من (٣٠٨٠٨) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١٢٥٥٣٤) مليار دينار في ٢٠١٣، ما جعل مساهمته تبلغ حوالي (٥٧,٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤. كان ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث وصل سعر البرميل إلى أكثر من (١٠٧) دولارات في بعض الفترات. لكن بعد عام ٢٠١٤، تعرض القطاع لتحديات كبيرة تمثلت في انخفاض أسعار النفط عالميًا، إضافة إلى الأزمات الأمنية الناتجة عن الحرب ضد داعش، ما أدى إلى تراجع في إنتاج النفط الخام. وفي عام ٢٠١٧، سجل القطاع تحسنًا طفيفًا، لكن استمرار تقلبات السوق العالمية وتأثير الأزمات المحلية استمر في التأثير على هذا القطاع الحيوي. وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، شهد قطاع النفط انتعاشًا طفيفًا بسبب زيادة أسعار النفط، إلا أن الوضع سرعان ما تدهور في عام ٢٠٢٠، حيث تسببت جائحة كورونا في تراجع حاد في الطلب العالمي على النفط، ما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات القطاع بمقدار (٤٦,٨٪) مقارنة بالعام السابق.

المبحث الثالث: العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

تشكل العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق موضوعًا بالغ الأهمية لفهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للعائدات العامة. يعكس هذا الاعتماد الشديد على النفط ضعفًا في قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يعزز الاستدامة ويقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية.

منذ عام ٢٠٠٤، شهد العراق تحولات اقتصادية كبيرة في أعقاب التغيرات السياسية والأمنية، إضافة إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية. يُظهر الجدول (٢-٧) أن قطاع النفط في العراق شكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت عوائد النفط أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد في معظم السنوات. ففي عام ٢٠٠٤، بلغ الناتج المحلي للنفط الخام ٣٠,٨٠٨ مليار دينار، أي ما يعادل حوالي ٥٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تُظهر البيانات تطورًا لافتًا في أسعار النفط الخام التي كانت تُسهم بشكل كبير في تغيير هيكل الاقتصاد العراقي. في السنوات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط، مثل عام ٢٠١٣ عندما تجاوزت الأسعار ١٠٥ دولارًا للبرميل، ساهم قطاع النفط بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في الموازنة العامة، مما وفر موارد مالية إضافية تم استخدامها في تمويل مشاريع تنموية حكومية.

التأثيرات الاقتصادية لأسعار النفط على التنويع: إن الزيادة المستمرة في أسعار النفط قد أعطت العراق بعض الفترات من الاستقرار المالي، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي بشكل فعال. فقد شكل النفط دائمًا "العمود الفقري" للاقتصاد العراقي، حيث تركزت الإيرادات النفطية بشكل أساسي في تلبية احتياجات الحكومة المحلية وتطوير مشاريع البنية التحتية، بدلاً من استخدام هذه الموارد في تعزيز وتنويع الإنتاج المحلي. في المقابل، كانت فترات انخفاض أسعار النفط، خاصة في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧، لها تأثيرات سلبية واضحة على الاقتصاد العراقي. خلال هذه الفترة، انخفضت الإيرادات النفطية بشكل كبير، مما أدى إلى عجز الموازنة العامة، وعانى العراق من قلة الموارد المخصصة للاستثمار في القطاعات الأخرى التي يمكن أن تساهم في التنويع الاقتصادي، مثل الصناعة التحويلية والزراعة.

التوجهات المستقبلية للتنويع الاقتصادي في العراق: مع التوقعات بعدم استقرار أسعار النفط في المستقبل، بات من الضروري على العراق أن يسعى لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الحكومة العراقية أن تضع استراتيجيات شاملة تستهدف تقوية القطاعات غير النفطية، وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار في القطاعات الأخرى مثل:

الزراعة: الاستثمار في تحديث أساليب الري والزراعة وزيادة الإنتاج المحلي.

الصناعة: دعم الصناعة التحويلية من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الطاقة اللازمة للمصانع.

التكنولوجيا والخدمات: دعم الابتكار في قطاعات التكنولوجيا وتوسيع قطاع الخدمات المالية والتعليمية.

تعد هذه الخطوات حاسمة في تعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة التقلبات النفطية المستقبلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات. ومن خلال ما تقدم من عرض سلسلة من البيانات في المبحث الثاني، يتضح لنا إن العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في العراق تعكس تحديًا طويل الأمد في كيفية استغلال الثروات النفطية بشكل مستدام. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط في بعض الفترات ساعد في تمويل النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يساهم في تحقيق تنويع اقتصادي ملموس. إن تحولات السوق النفطية وتقلباتها تُظهر الحاجة الملحة للتركيز على استراتيجيات تنمية متعددة القطاعات تضمن استدامة النمو الاقتصادي بعيدًا عن التقلبات العالمية في أسعار النفط.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشة هيكلية ناتجة عن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، التي شكلت في بعض السنوات أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة، مما جعله عرضة لصدمات الأسواق العالمية.
٢. القطاعات غير النفطية ظلت هامشية في هيكل الاقتصاد الوطني، إذ لم تتجاوز مساهمة الزراعة ٦,٩٪ والصناعة التحويلية ٣٪ في أحسن الحالات، ما يدل على ضعف جهود التنويع الاقتصادي.
٣. جائحة كورونا مثّلت اختبارًا قاسيًا للاقتصاد العراقي، إذ تزامن انخفاض أسعار النفط مع تراجع الأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي بنسبة ٢٨,٤-% وعجز مالي بلغ ١٢,٨- ترليون دينار.
٤. سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو عالية خلال فترات الطفرة النفطية (خصوصًا ٢٠٠٨ و٢٠١١)، لكنه شهد انكماشًا حادًا في فترات الانخفاض السعري أو الأزمات الأمنية والوبائية، كما في ٢٠٠٩، ٢٠١٥، و٢٠٢٠.
٥. تقلبات أسعار النفط العالمية لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل مسار الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، إذ أن ارتفاع الأسعار أدى إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وفوائض في الموازنة، بينما أدى انخفاضها إلى أزمات اقتصادية وعجز مالي كبير.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة اعتماد سياسة تنويع اقتصادي حقيقية، ترتكز على تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة، عبر دعم الإنتاج المحلي وتوفير الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب.
٢. تحديث النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة، بما يشمل إدخال أنظمة إلكترونية شاملة، ومكافحة التهرب الضريبي.
٣. إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة عبر تقليل النفقات التشغيلية لصالح الإنفاق الاستثماري، خاصة في مجالات التعليم، الطاقة، البنية التحتية، والصناعات التحويلية.
٤. تعزيز سياسات الشفافية المالية والإفصاح عن الإيرادات والنفقات العامة، وإشراك الجهات الرقابية والمجتمع المدني في مراقبة الإنفاق العام، فضلاً عن تبني خطط طوارئ اقتصادية للتعامل مع الأزمات العالمية المفاجئة، كجائحة كورونا، تشمل دعم الفئات الضعيفة، وتنشيط القطاعات القابلة للنمو السريع.
٥. دعم الزراعة الحديثة والصناعة التحويلية من خلال توفير التمويل، البنى التحتية، تقنيات الري، شبكات التسويق، وتحسين البيئة الاستثمارية في هذه القطاعات.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- البصام، سهام حسين والشريدة، سميرة فوزي شهاب (٢٠١٣) مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦).
٢- السامرائي، أسماء خضير ياس (١٩٨٧) العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام في (أوبك)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
٣- كيطان، حسين علي (٢٠١٧) قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- **Al-Bassam, Siham Hussein**, and **Al-Sharida, Samira Fawzi Shihab** (2013). *Risks and Problems of Declining Oil Prices in the Preparation of Iraq's General Budget and the Necessity of Activating Non-Oil Revenue Sources: An Analytical Study*. Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, Issue No. (36).
2- **Al-Samarrai, Asmaa Khudair Yass** (1987). *Factors Affecting Crude Oil Prices in OPEC*. Master's Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics.
3- **Kitan, Hussein Ali** (2017). *Measuring and Analyzing the Impact of Crude Oil Price Fluctuations in the International Market on Public Revenues in the Iraqi Economy for the Period (2003–2015)*. College of Administration and Economics, Wasit University.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- Abdulla Al Ameri (2013) why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre, UK
2- Ashraf Mishrif, yousuf hamad Al balushi (2015) Economic Diversification: Challenges and Opportunities in the GCC", Gulf Research center Cambridge, NO. 4, http://gul fresearchmeeting.net.
3- ESCWA (2001) Economic diversification in the oil-producing countries, the case of the gulf cooperation council economies/10 january, un,newyork.
4- Hridt Martin (2013) Economic diversification in GCC Countries past record and future trend.
5- Tohn E. (1993) Wagner A measure of Economic Diversity: An Input-output Approach-research Economist September.
6- Zhang Le-Yin (2003) UNFCCC Workshop on Economic Diversification, United Nations, Frame Work Convention on climate change secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, October.